



الجمهورية العربية السورية

وزارة الإدارة المحلية والبيئة

محافظة حمص

الرقم: ٥/١/١٠/٩٧٢

التاريخ: ٢٠٢٢ - ٥ - ١٣

الموضوع: بخصوص تعويض المسؤولية المالية الشهرية في الجهات العامة للدولة

٢٠٢٢ م

السادة : رؤساء الوحدات الادارية-

-مجلس مدينة حمص -الأجهزة المرتبطة

نرفق لكم صورة عن قرار السيد وزير المالية رقم ١٠٨٣/١٣/٤/٢٠٢٢ المتضمن تحديد الوظائف التي يستحق شاغلوها في الجهات العامة للدولة تعويض المسؤولية المالية الشهري ونسب هذا التعويض لكل وظيفة وشروط منحه ، يطلب اليكم الدراسة والتقدير بمضمونه والعمل بموجبه أصولاً وموافاة مديرية التنمية الادارية بنسخة عن القرارات التنفيذية الصادرة من قبلكم وفق مضمون القرار المذكور أعلاه .

محافظ حمص

المهندس بسام ممدوح بارسيك

بالتفويض: نائب رئيس المكتب التنفيذي

الياس خوري

جنا
[Signature]

صورة الى :

- السيد النائب -امين عام المحافظة

-مديرية مكتبنا

-مديريات : المالية والمحاسبة -التنمية الادارية: للمتابعة -القانونية

-محاسب الادارة - محاسب المستقلة

-مديرية مالية حمص : للاطلاع

-المصنف

- معلوماتية للسر



% ٥	% ٤	% ٣	رئيس شعبة التسهيلات بالفرع في حال الفصل أو من يقوم بمهامه مهمات شعبة التسهيلات
% ٥	% ٤	% ٣	رئيس شعبة التدقيق بالإدارة المركزية
% ٤	% ٣	% ٢	مستوفى شعبة
% ٤	% ٣	% ٢	معاون أمين صندوق في جميع الجهات العامة
% ٤	% ٣	% ٢	مساعد المراقب والسلف
% ٤	% ٣	% ٢	معاون الشوايح إن وجد
% ٤	% ٣	% ٢	رئيس شعبة محاسبة المواد
% ٤	% ٣	% ٢	رئيس شعبة سجلات والتكاليف
% ٤	% ٣	% ٢	رئيس شعبة التكاليف المعيارية
% ٤	% ٣	% ٢	أمين صندوق في الجهات الاقتصادية عدا المصارف والتأمين والخزينة المركزية
% ٤	% ٣	% ٢	رئيس شعبة الصرفيات بالفرع أو من يقوم مقامه مهما تعددت الشعبات
% ٤	% ٣	% ٢	رئيس شعبة الحسابات في الفرع في حال عدم فصل مديرية الحسابات عن الدائمه
% ٤	% ٣	% ٢	رئيس شعبة التدقيق في الفرع

مادة رقم ٢/:

يحدد تعويض المسؤولية المالية الشهري لأمناء الصناديق في مصرف سورية المركزي والمصارف المتخصصة والمؤسسات
البنكية السورية للتأمين وفئات هذه التعويضات بنسب مئوية من الحد الأقصى لأجر الفئة الأولى وفق التالي:

وسطى المقبوضات اليومية		الوظيفة
أكثر من /٥٠٠/ مليون ل.س.	/٥٠٠/ مليون ل.س فما دون	
% ٦	% ٥	أمين صندوق رئيسي
% ٥	% ٤	أمين صندوق مساعد

مادة رقم ٣/:

يحدد تعويض المسؤولية المالية الشهري لأمناء الخزينة وأمناء الخزينة المماعدين في وزارة المالية بنسب مئوية من الحد
الرقصى لأجر الفئة الأولى وفق التالي:

التعويض	الوظيفة	
٦ %	بمديرية الخزينة المركزية ورئيس شعبة الطوابع في الإدارة المركزية	أمناء الخزينة في وزارة المالية
٥ %	في مديرية مالية المحافظات في كل من ماليات المناطق في مديرية الخزينة المركزية	أمناء الخزينة المساعدين في وزارة المالية
٤ %	في كل مديرية مالية بالمحافظات ورئيس شعبة الطوابع في مديرية المالية في كل من ماليات المناطق	

مادة رقم /٤/ :

حدد الوظائف التي يستحق شاغلوها تعويض المسؤولية المالية الشهري في الجهات العامة للدولة وفئات التعويضات بنسب مئوية من الحد الأقصى لأجر الفئة الأولى وفق التالي:

اسم الوظيفة	عدد الآليات أقل من ٥٠ / آلية	عدد الآليات من ٥٠ / آلية وحتى ١٠٠ / آلية	عدد الآليات ما زاد عن ١٠٠ / آلية
رئيس مراب	٣ %	٤ %	٥ %
محاسب المحروقات	٢ %	٣ %	٤ %

مادة رقم /٥/ :

تعود الجهات المعنية بإصدار قرارات اسمية بمنح تعويض المسؤولية المالية لشاغلي تلك الوظائف بما يتفق مع أحكام المواد المذكورة من القرار.

مادة رقم /٦/ :

تحدد شروط منح تعويضات المسؤولية المشتر إليها أعلاه بما يلي:
أ أن يكون الوظيفة المخصص لها التعويض ملحوظة في الملاك العددي للجهة العامة.
ب أن يكون العامل شاغلاً لتلك الوظيفة بصك أصولي.

مادة رقم /٧/ :

- إذا شغل العامل أكثر من وظيفة من الوظائف التي يستحق شاغلوها تعويض مسؤولية مالية، يستحق تعويض المسؤولية المالية الأعلى.
- لا يجوز أنجمع بين تعويض المسؤولية المالية وتعويض مسؤولية الإدارة.
- في حال وجود رئيس دائرة الصرفيات التجارية أو رئيس دائرة الصرفيات الإدارية يعطى التعويض لأحدهما.
- لا يجوز الجمع بين وظيفة محاسب الإدارة وأمين الصندوق.
- استثناء من حكم الفقرة /أ/ السابقة يجوز في بلدات الدرجة الرابعة الجمع بين وظيفة محاسب الإدارة وأمانة الصندوق على أن يتولى رئيس البلدية الرقابة على أمانة الصندوق وعلى مسؤوليته.
- يحسب نكل /٣٠٠ / عامل معتمد رواتب وأجور في الإدارة المركزية أو الفروع وفي حال وجود أقل من ذلك تخصص وظيفة واحدة فقط هي كل من الإدارة المركزية والفروع.

١٠ / يكلف رئيس المراقب بمحاسبة المحروقات ويتقاضى التعويض الأعلى.

مادة رقم /٨/:

لغى العمل بقراراتها رقم ٣٩٤٠/و و رقم ٣٩٣١/و و رقم ٣٩٣٠/و و رقم ٣٩٢٩/و لعام ٢٠٠٤ و رقم ٣٤٨٨ و رقم ٣٤٨٩/و لعام ٢٠٠٥ و رقم ٩٨/و لعام ٢٠٠٨ وجميع الأحكام المخالفة لهذا القرار.

مادة رقم /٩/:

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعتبر نافذاً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

١٣ نيسان ٢٠٢٢

دمشق / / ٢٠٢٢

وزير المالية

الدكتور كنان ياغى



[Handwritten signature and scribbles]

الصورة:

- السيد معاون الوزير لشؤون الموازنة.
- الجهاز المركزي للرقابة المالية.
- مديرية الشؤون القانونية والقضايا للنشر.
- مديرية شؤون المؤسسات.
- مديرية الموازنة العامة.
- الديوان العام.